وعلى أية حال، فإننا سنضم هذا اللفظ إلى دراستنا، رغم عدم وروده في كتب الوجوه التي بين أيدينا، باعتباره من ألفاظ القرآن التي تعددت دلالاتها في المواضع المختلفة، وكان للسياق دوره في تحديد هذه الدلالة والفصل في الإشكال الذي أثير حولها.

ومع هذا فإننا سنطلع على عرض ابن الجوزي دلالة «القول» لنرى الجانب الآخر من معالجة المادة في النطاق الضيق الذي عولجت فيه وليكن بحثنا فيها بعد ذلك، توسعةً على ما قدم من قبل وإضافةً له.

يقول ابن الجوزي[1] «القول والكلام واحد، وقد فرَّق قومٌ بين القول والكلام، فقالوا: كل كلامٍ قول وليس كل قولٍ كلامًا.

وقد أشار إلى هذا المعنى عمرو بن ثابت الثمانيني (ت٢٢٤هـ) في شرح «اللُّمع»؛ فذكر أن الكلام ما أفاد. والقول قد يفيد، وقد لا يفيد.

قال: فقولنا قام زيدٌ: كلام، لأنه يفيد، وقولنا: قام قعد: قولٌ، ولا يقال له كلام، لأنه غير مفيد. ولكن يقال له في عرف النحويين: كلامٌ مهمل...

وذكر بعض المفسرين أن القول في القرآن على خمسة أوجه:

أحدها: القرآن.

ومنه قوله تعالى في الزمر[2] ﴿**فبشر عبادِ. الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه**﴾.

والثاني: الشهادتان.

ومنه قوله تعالى في إبراهيم[3]: ﴿**يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت**﴾.

والثالث: السابق في العلم.

ومنه قوله تعالى في سجدة لقمان[4]: ﴿**ولكن حقَّ القول منِّي**﴾.

والرابع: العذاب.

ومنه قوله تعالى في النمل[5] ﴿**وإذا وقع القول عليهم**﴾.

---

(١) نزهة الأعين، ص ٤٨٦ وبعدها.
(٢) الزمر: ١٧ ـ ١٨.
(٣) إبراهيم: ٢٧.
(٤) السجدة: ١٣.
(٥) النمل: ٨٢.